

الجمهورية التونسية

وزارة العدل

محكمة التعقيب

القرار ع60دد

تاريخه : 1995/01/19

المبدأ:

حيث اقتضى الفقرة الثانية من الفصل 193 من م م م م ت ان اجل دعوة الدوائر المجتمعة من احد الخصوم للنظر في تصحيح خطأ بين حاصل في قرار إحدى الدوائر ثلاثة أشهر من تاريخ صدور ذلك القرار.

وحيث طالما ثبت أن مطلب تصحيح الخطأ البين وقع تقديمه بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ صدور القرار موضوع الطعن فإنه يتعين وعملا بالفصل 193 المذكور رفض المطلب شكلا.

نص القرار :

الحمد لله وحده،

أصدرت محكمة التعقيب بدوائرها المجتمعة القرار الآتي :

بعد الاطلاع على مطلب تصحيح الخطأ البين المرفوع في 04 نوفمبر 1993.

من طرف الأستاذ :

في حق منوبيه : ورثة وهم :

زوجته وأبنائها الرشداء و و .

ضد : واخوته و .

طعنا في القرار التعقيبي الصادر عن الدائرة الثالثة بتاريخ 11 ماي 1993 تحت ع34879دد والقاضي

برفض مطلب التعقيب شكلا وحجز معلوم الخطية المؤمن.

وبعد الاطلاع على القرار المنتقد وعلى ملف القضية التعقيبية المذكورة.

وبعد الاطلاع على قرار السيد الرئيس الأول لمحكمة التعقيب الرامي الى الإذن بترسيم المطلب بالدفتر المعدلة ودعوة دوائر محكمة التعقيب مجتمعة للبت في المطلب وتحديد جلسة اليوم موعدا لذلك وتعين المستشار السيد م.م مقررا لها.

وبعد الاطلاع على مستندات الطعن وعلى بقية الوثائق التي اوجب تقديمها للفصل 185 من م م م ت.

وبعد الاطلاع على ملحوظات النيابة العمومية الرامية الى رفض مطلبي التصحيح شكلا وحجز معلوم الخطية المؤمن.

و بعد المفاوضة طبق القانون صرح بما يلي :

#### **من حيث الشكل :**

حيث اقتضى الفقرة الثانية من الفصل 193 من م م م ت ان دعوة الدوائر المجتمعة من احد الخصوم للنظر في تصحيح خطأ بين حاصل في قرار إحدى الدوائر ثلاثة أشهر من تاريخ صدور ذلك القرار.

وحيث اتضح ان القرار المنتقد صدر بتاريخ 11 ماي 1993 وان مطلب تصحيح الخطأ وقع تقديمه الى كتابة هذه المحكمة بتاريخ 04 نوفمبر 1993.

وحيث طالما ثبت ان مطلب تصحيح الخطأ البين وقع تقديمه بعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ صدور القرار موضوع الطعن فانه يتعين وعملا بالفصل 193 المذكور رفض المطلب شكلا.

#### **ولهاته الأسباب :**

قررت محكمة التعقيب بدوايرها المجتمعة رفض مطلب الخطأ البين شكلا وحجز معلوم الخطية المؤمن.

وقد صدر هذا القرار بتاريخ 19 جانفي 1995 عن الدوائر المجتمعة المترتبة من رئيس المحكمة السيد والسادة رؤساء الدوائر :

والمستشارين السادة :

بمحضر وكيل الدولة العام السيد

ومساعدة كاتب الجلسة السيد

وحرر في تاريخه